الأحد- 18 مارس 2012م - العدد 15417

www.14october.com

هل ستنجح الفيدرالية في اليمن وكيف؟ (1 ــ 2)

هل نرفض الفيدرالية أم نقبلها ؟ هذا السؤال يدور في أذهان الناس بشكل واسع . وقد كثرت هذه الأيام المناقشات حول الفيدرالية تقريبا في كل مكان وبين كل الأوساط .لكن الكثير منهم يناقشون دون إلمام كاف بمعناها . لذلك أقدم هذه الدراســة التي ترجمتها من اللغة الروســية بعنوان (الفيدرالية المقارنـة) من تأليف: أليزر دانيـال ج./عن كتاب: مختارات علم السياســة-ص 505-519/موســكو.دار جارداريكــى للطباعــة والنشر، 1999م، تحرير البروفسور فاسيلك م . بالاضافة إلى المناقشات حولها من وجهة نظري الشخصية لإسقاطها على

اعتبر موضوع الفيدرالية لسنوات طويلة، لدى علماء السياسة، غير جدير بالاهتمام ربما لأنه بمثابة منظومة علاقات متبادلة بيــن حكومــات (إدارة الحكم)علــى مختلف المســتويات – في تكوينات فيدرالية محددة ـ وبدرجـة أولى في الولايات المتحدة الامريكيــة. و لكن فــي الوقت الأخير أصبــح الموضوع من أهم مسـائل السياســة الدولية ،وبالمثل للعلوم السياســية. مفهوم الفيدرالية له معنيان. في المعنى الضيق هي العلاقات المتبادلةُ بين مختلف مسـتويات السلطة، وفي المعنى الأوسع هي الجمع بين الإدارة الذاتية وجزء من الحكم عبر المشــاركة دستورياً في السلطة على أساس لا مركزية الحكم .

تصنيف الفيدرالية

يحتوي مفهوم الفيدرالية على عدد من الأنواع: الفيدر اليـة (هو المقصود بالـذات عند التحدث عن الفيدرالية اليوم) –federation- الاتحاد : يعتبر شكل تنظيم سلطة الدولة، التي صاغ مبادئها الرئيسية الآباء المؤسسون للولايات المتحدة

ويستلزم الاتحاد وجود مؤسسات حكومة مركزية موحدة يكون من صلاحياتها صياغة السياسات ، أما الوحدات المكونة (الأقاليم أو الولايات) فتمتلك الحق في إدارة ذاتية لوحداتها من جهة، ومن جهة أخرى المشاركة دستورياً في إدارة عموم الاتحاد بأكمله. تحصل الحكومة المركزية على صلاحياتها بواسطة التفويـض مـن قبل سـكان جميع الوحـدات المكونـة للاتحاد، وتتصل بمواطني البلاد فيما يتعلق باختصاصاتها كما بأوساط

مـن أجل حل الاتحاد يتطلب موافقـة كل أو أغلبية الوحدات الداخلة فيه. إلى الشـكل التقليدي المعاصر للفيدرالية ينتسـب كل من الولايات المتحدة الأمريكيَّة، كندا ، وسويسرا .

الكنفدراليــة (confederation) كان هــذا الشــكل الاتحــادي المعترف به عامة قبل عام 1787م.

يتميز البناء الاتحادي الكنفدرالي أن جميع وحداته المشكلة للاتحاد تحافظ بدرجة كبيرة على سيادتها و صلاحياتها القانونيــة . حيث تمسـك هــذه الوحــدات وتضع رقابــة ثابتة على الحكومـة المركزيـة التي لا يمكـن أن تصل إلى ابسـط المواطنيــن إلا بالعمــل فقط من خلال هــذه الوحدات .من أجل الخروج من مكونات الكنفدرالية من قبل أي عضو من أعضائها لايحتاج موافقة باقي الأعضاء-هذا الحق يثبت عند عقد الاتفاق الدســتوري الأول . أفّضل مثال معاصــر للكنفدرالية هو الاتحاد

الفيدرّاســي (federacy) هو نوع من العلاقات غير المتعادلة بيـن حكومــة فيدرالية صغيــرة ودولــة فيدراليــة عظمي. هذه الحالة يعتبر أساس دعم الاتحاد هـو أن تحافظ الحكومة الاتحاديه على حكم ذاتي واسع مع عدم حصولها على حصة في الادارة المركزية للاتحاد . وتسمي الولايات المتحدة الامريكية هذا النوع مَن العلاقــات " التعاون " _ (commonwealth) .بهذه الطريقـة بنيت العلاقـات بين أمريـكا وبورتوريكـو، وحكومة

رابطة نظام الدولة (associated statehood) في هذه الحالة تكون الحكومة المتحدة مرتبطة بدرجة اقل بالدولة الكبرى الاتحاديـة ،ففي الدسـتور المنظـم للعلاقـات المتبادلة تؤخذ بعين الاعتبار كقاعدة إمكانية فك الروابط بينهم بحسب بعض الظروف المتفق عليها. هـذا النوع من العلاقات موجود بين أمريكا و بين ولايات ميكرونيزي الفيدرالية ، وجزر مارشال. إلى جانب تلك الأشكال توجد أشكال أخرى شبه فيدرالية

اتحاد(union) - مثل المملكة المتحدة البريطانية وشمال

عصبـة أو رابطـة (league) – مثـل رابطة دول جنوب شـرق

حكم مشترك(condominium) –انـدورا تحـت المحميــات المشتركة الفرنسية، والاسبانية -التقسيم الدستوري للأقاليم –مثل ايطاليا - .

الادارة الذاتية الدستورية – مثل اليابان - .

كل شكل من الأشـكال المعطاة يستلزم أسلوبه الخاص لحل المشاكل الخاصة في الادارة . ولذلك فجميعها مدعوة إلى إيجاد الطريق الذي يسمح بتوفير إدارة موحدة للسياسات عموما، بمستوى كآف من الادارة الذاتية لأجزائها أو الوصول لخلق منظومة المشاركة في السلطة من اجل التمهيد لإدارة ذاتية ديمقراطية للدولـة بمجملها أو لأجزائها .باختصـار الفيدرالية-هى الســؤال عــن العلاقــات المتبادلة. و يتحقق في الدســتور، المُؤسسات، الهياكل، ووظائف الدولة، ومع ذلك تبقَّى العلاقات المتبادلة ذات الاهمية الأكبر في المحصلة الاخيرة .

> تحليل مقارن للفيدرالية: تلامس البحوث المقارنة 6 جوانب مهمة للفيدرالية :

(1)النظريــة (2) المؤسســات (3)الدســاتير.منها القوانيــن الدستورية . (4)الأساسات بمعنى مؤسسات وإدارات المنظومة الفيدرالية. (5) الوظائف أو منظومة العلاقات المتبادلة بين هياكل السلطة بمختلف المستويات . (6) مسائل المالية، على سبيل المثال توزيع إيرادات الضرائب ، والمصروفات . ولها أيضاً يمكـن إضافة جانب آخر: وهو أمثلة تسـيير الانظمة الفيدرالية ومشــاكلها ، التــي تبــرز أثنــاء تطبيــق الاداره الفيدرالية في

في البحوث أيضا تنتصب أسئلة النظرية و التطبيق الفيدرالية

1- دسـاتير الانظمـة الفيدراليـة ، منهـا عمليـات التصاميم (البناء) الدستورية، والادارة الذاتية الواقعة في أساس الحكومات

2- الهيكل المؤسساتي الفيدرالي، وأنظمة الآليات الفيدرالية المستخدمة ، وفي المقدمة أشكال وهياكل الوحدات الفيدرالية، والحكومـة المركزيـة التـي للوحـدات (الأقاليـم أو الولايـات) الفيدرالية نصيب فيها.

3- مشاكل الأداء المشترك ، وتقسيم السلطة أو الصلاحيات بين الحكومة المركزية وحكومات الوحدات الفيدرالية أو ممثليها أو أجهزتها البديلة .

4- تأسيس و صيانة المؤسسات المقسمة للسلطة المركزية و سلطات الوحدات الفيدرالية . 5- تمازج خاص لعمليات الإدارة الذاتية و حصص الحكم

واقعنا اليمني بهدف فهم أعمق للفيدرالية و الوصول إلى إجابة عن السؤال هل نرفض أم نقبل؛ أو هل ستنجح الفيدرالية في اليمن وكيف ؟ وأظن أن هذا الســؤال هو الأهم الذي يجب بحثه ودراسته بعمق ،قبل اتخاذ أي قرار سياسي بشأن هذا الخيار. إذن أضع وجهة نظري الشـخصية في المسـألة برمتها ،فاتحاً

الباب للمناقشة الجادة و الإثراء، دون أحكام مسبقة أو تصنيفات مستعجلة . فمستقبل الوطن اليمني شمالا وجنوبا هو مستقبل أبنائنا مستقبل الأجيال القادمة، فلنفكر بهم وبحياتهم قبل

التفكير بأنفسنا .



د.إبراهيم عبد الرحمن

وهياكلها التنظيمية الشاملة التي يمكن أن يكون لها خصوصيتها فــى كل نظام فيدرالــى . لهذا عليها فــى كل الأحوال أن تكون متوازنة من اجل ممارسة الوظائف الفيدرالية بنجاح 6- توزيع وتقسيم الصلاحيات والمسؤولية المالية ، بنود

تشكيل الدخل و الخرج .

7- التفريق بين الفيدراليات المتعادلة و غير المتعادلة .معروف جيداً أنه لا توجد أنظمة فيدرالية متشـابهة بالمطلق؛ فلكل واحدة منها علاقتها الخاصة التي تحققت من خلال تقسيم السلطة والمشاركة فيها .لهذا من الصعوبة أخذ مؤسسات وآليات وإجراءات أي من الأنظمة الفيدرالية و نقلها أو إعادة غرسـها في أخرى دون إدَّخال تعديلات جوهرية عليها تسمح لها بالتكيف مع الظروف

ماذا نعرف عن الفيدرالية؟

ما الذي تيسـر لنا معرفتـه عن طريق إجـراء الأبحاث الدولية المقارنة للفدرالية ؟ مجموع الأوضاع المعترف بها اليوم في هذا

المجال ، يمكن عرضها في التالي : 1- يعتبـر وجـود مجتمع مدني أهمية حياتيـة من أجل فكرة الفيدراليـة. ولإثبـات ذلـك يمكن أن تكـون تلـك الحقيقة ، أن الفيدراليــة المعاصـرة لم تظهر حتــي ذلك الحيــن ، إلا بعد أن أصبحت فكرة المجتمع المدنى منشأة للحياة السياسية للغرب [..].المجتمع المدنى يتكون من الأفراد والروابط التي تجمعهم، فالمجتمع المدنى الفيدرالي يستلزم وجود طيف واسع لهذه الروابط الَّتي تخدُّدم تُنوع حُقُول التَّجاٰذُبُ بُدرجـــة أَكبر أَو أَقُل، والتي على أساسها يتقسم المجتمع المدنــي إذ أن المجتمع المدنّى الفيدرالي الأكثر تطوراً، يرفض فكرة التكومة المادية، لأنه ينظر إلى الحكومة أنها الرابطة الأكثر استيعابا لكل أفراد المجتمع ، ولكن ليس أكثر من ذلك.

2- في النظرية السياسية للبلدان الانجليكانيه و في المقدمة النظريـــة الامريكية للفدرالية ، لا يوجــد مفهوم الدولة كما هو معروف. فالشعب صاحب السلطة السياسية المطلقة يعقد اتفاقــا لتشــكيل المجتمــع السياســي (body politic) أو دولــة (commonwealth) بواســطة ذلــك أو باتفاق إضافي يؤســس كل الحكومــات الممكنــة و يعطى لها ســلطات بقــدر ما يعتبر أنها ضرورية . فلا توجد حكومة واحدة ذات سيادة مطلقة ، لأنها تمتلك تلك الصلاحيات فقط التي فوضها الشعب صاحب السيادة . ولذلك يمكن تواجد حكومات متعددة مباشرة جنبا إلى جنب و في آن واحد .أما تنافسها ممكن تطابقه جزئيا، أو أن يكون مقسوما لكل واحدة منها جزء خاص بها من الصلاحيات لسلطوية المرسومة من قبل الحكومات ذات النفوذ الأكبر اتساعا في الإطار الكلي العام .ولكن في أي حال لابد أن تكون مناسب للعلاقات البينية الحكومية (فيما بين الحكومات).

النظم الفيدرالية للقارة الاوروبية والدول الواقعة تحت تأثير الفكر السياسي القار- أوروبي ، تبنى على مسلمات أخرى بعض الشيء.بافتراض أن الشعب صاحب السلطة المطلقه هو الذي يصنع مجتمعه المدنى عـن طريق الاتفاق ، و كذلك يؤسـس الدولـة المدعوة لخدمةً هذا الشـعب ومجتمعـه المدنى. الدولة القار-أوروبية في هيكلها أكثر انفصالا عن مجتمعها المدنى من تلك المذكورة أعلاه، الرابطة السياسية الشاملة ، و أكثر مركزية من مجموع الحكومات البسيط. لاسيما أن تعيينها أيضاً تلخص من في أن تكون أداةً في أيدي مؤسسيها ،وهو الشعب صاحب السيادة ، وأن تكون تابعـة له. في تلك الحالـة و في الأخرى النتيجة هي يجب أن تكون دولة منظّمة في شـكل قالب خاص يتضمن في ذاته حكومة بمساحة نفوذ كبير أو صغير، حيث أن الحكومات آلفيدرالية تستخدم الهيكل بشكله البارز الشامل مســاحة أكثر اتســاعا- المجتمع المدني، أمــا حكومات الوحدات الفيدراليــة فــى حدودها المرســومة لهــا المحاطــة بمناطقها التي تقوم بخدّمتها .هذا النوع من الشكل (القالب) يتناقض مع نموذج الشكل الهرمي للحكم ، الذي تقف بــه الدولة على حكومات المستويات الدنيا و المتوسطة وعلى الشعب ، الذي هو عمليا مكون قاعدة الهرم . مبدئيا هذا النموذج يختلف عن نم وذج حكم الطغمة أو الاقلية (الاوليغارشيه) الذي به يوجد مركز واحد للسلطة المحاط بالأطراف (الدوائر) مرتبطة بذلك المركــز بدرجة ما تكبر أو تقل، وتؤثر عليه بدرجة تزيد أو تقل. نماذج الحكم الهرمي ، وحكم الطغمة تعتبر " طبيعية " من تلك الفكرة: أنه أثناء المجرى الطبيعي للأحداث تبرز السلطة بذاتها بشـكل هرم أو مركز واحد ، والنّخب تنزع لأخذ أماكنها إما على قمة الهـرم ، أو في مراكز السلطة.بالنسـبة للدولـة الاتحاديه (الفدرالية) يمكن النظر إليها كوسيلة دستورية بهدف التدخل

لمنع طغيان الحكم الهرمي ، أو المركزية في الحكم . الهيكليــة اللامركزيــة المؤكــدة بواسـطة إدخـال المبـادئ الفيدر الية وإيجاد الفعاليات الملائمة، واستخدام قوى المؤسسات التي أسست بوعي ، بالذات من اجـل منع أو إضعاف كحد أدني تأثيُّر "القانون الدَّديدي للفردية ". إظهار أو تحليل الأشكال الممكنة للهيكلية اللامركزية من وجهة نظر ذلك انه يمكن تحقيقها في الحياة وأنها موجودة في الواقع ، واعتبارها من المسائل المهمّة، الماثلة بشدة أثناء بحث الفيدرالية. واحده من الطرق الممكنة لتحديد نوع الهيكلية اللامركزية (الفيدرالية أو الكنفدرالية) توضيح علاقة العبء السلطوي لمختلف الوحدات داخـل القالب. في البناء الفيدرالي الحكومة ذّات مساحة نفوذ أوسع تعتبر أيضاً أكثر شمولاً و إمكانية وجود أكثر قوة ، لمراقبة تنفيذ تلك المسائل الحياتية المهمة ، التي تمنح الدولة شكلها، بينما في الكنفدرالية تتحمل وحداتها الأساسية المكونة العبء السلطوي الرئيسي، وهي أكثر قوة من وجهة نظر حل مسائل الحياة المهمة .في تُركيبها الداخلي ، بتكوينات وحداتها الكنفدرالية، ممكن أن تذكرنا بالنماذج الشمولية أو المركزية، أما القالب الفيدرالي المقترح ، فالمساواة النسبية يمكن ربطها بمجال العلاقات بينَ المؤسســات ذات النفوذ الأكثر اتساعا ، أي بمعنــى أن العلاقات المتبادلة بين المســاحات المحلية في إطار القالب العام ، ولكن ، إذا لم يكن هناك ذلك القالب نفسه ، فالحديث عِن الفيدرالية غير ذي معنى .

3- عملياً ، في أساس القالب الفيدرالي يقع المبدأ الإقليمي (الجغرافي) الآتحاد الفيدرالي يمكن أن يكون موسعا أو مقوى بأسلوب الاعتراف الرسـمى بالمؤسسات ذات الطابع الاجتماعى أو أشكال أخـرى ليسـت ذات انتمـاء إقليمــي من المشــاركة ، وعليهم جميعا الحصول على أســاس إقليمي ملائم . في الوقت الحاضـر الفيدرالية المبنية على أسـاس آخر ، يتضـح أنها غير قابلة للبقاء طويلا (في الاختلاف عن الفيدرالية القبلية غير

الحديثة) . السبب أن الوصول إلى إقامة نظام دستورى ثابت (متين) ممكن من اجل الأراضي وشعوبها القاطنة عليها ولكن يـس على أساس خارج الأراضي ، بحكم أنه في الحالة هذه من الصعب جداً رسم الحدود ، التي بدونها لا يمكن التقسيم الداخلي للسلطة ، والمشاركة العمليَّة في إدارتها .

4- في سبيل أن تستطيع المنظوميّة الفيدرالية ممارسة وظائفها على جميع أراضي الدولة من الضرورة أن تكون مفدرلة.في الدول حيث أراضي سكان أقلية معينة ما ، تمنح حكماً ذاتياً (حتى ولو كانت حقيقية) ، والرقابة على آخر ، تبقى كاملة في يد الحكومة المركزية ، يجري لا مركزة المناطق باستلامها صلاحيات خاصة .أما هناك حيث يجب على الحكومة المركزية أن تمارس كسلطة مركزية وكذلك كسلطة محلية ، تكون في وضع ليس فقط إضافة المناطق الفيدرالية بل أيضا جمعها.وفي كل الأحوال مثل هذا الوضع يؤدي في أغلب الأحيان إلى الصراع ، لاسـيما أن هذه الأشـكال المنتقاة للحكم الذاتي، كقاعدة تســتخدم من أجل تســوية التناقضاتٍ العرقية ، بعيدًا عـن الارتباط بكل الأمور الأخرى الأكثر خطـراً على الفيدرالية. الأجزّاء المكونة التّي تقتّس م أُراضي المجتمع السيّاسي ليس بالضرورة أن تكون متساوية تماماً الأنهـم بإمكانهم الاختلاف بشكل كبير ، ولكن بتلك الشروط التي فيها ، ولا واحدة من تلك الأجزاء المكونة ، لن تتوسع أو تكونّ غالبة، بحيث أن ذلك يهددٍ (أو يعطى انطباع التهديد) للوحدة أو لصلاحيات الآخرين. مثلا في زمن الرايخ الثاني لبروسيا بكل بساطة تم قمع جميع الحكومــات الداخلــة في مكــون الفيدرالية الالمانيــة إلى درجة أن المؤسســات البروســية نفذت وظائف عموم المانيا.تقســيم الأراضــى المشــابهة يمكــن وجوده فــى إطار ما يســمى البناء الفيوراليُّ (من الإسبانية " Fuero *") ، أيُّ بمعنى اتفاقية تنائية بيـن الحّكومة المركزية وبين وحـدات مكّونة محددة .على هذا النحو ، بوضع دســتور عام 1978 م في أسبانيا الحديثة أرسيت أسس النظام الفيدرالي . حيث قسمت كّل اسبانيا إلى مجتّمعات إقليمية مستفلة ذاتيا، بناء على الدستور .وبنفس الوقت قضت بأن بلاد إلباسك وكاتالونيا ، وكذلك أي مجتمع إقليمي آخر ، الذين يرغبون بذلك (في المحصلة الأخيرة أتضح لهم جا ليسيا والاندلس)، بإمكانهم بأسلوب منفرد إجراء محادثات مع مدريد بالنسبة لهيكل آلياتهم الإداريــة (آلية الإدارة والحكم) وحجّم السلطة المعطاة للحكومات الإقليمية .أغلبية المناطق الأخرى للبلاد فضلت التمتع بذلك التقسـيم الأساسي للسلطة ، الذي وضع في الدستور و في القوانين التي شرعت بالانسجام مع الدستور .ولكن كان في كلُّ الأحوال ، عليُّ كل وحدة جغرافيةُ (الْأرض) داخلــة فــى مكّون البلاد بالضــرورة امتلاك حكومتها الإقليمية الخاصة الممنوحة الحد الأدنى المعين من صلاحيات لحكم الحقيقية ، التي تتمتـع بها بناء على ما أعط ----

5- كل هـذه العناصـر لتركيـب هيكليــة وبنــاء المؤسســات المشيدة بهدف تأمين بناء نظام معقد نسبياً لتقسيم السلطة والصلاحيات والمشاركة في إدارتها ، ستكون فعالة فقط في تلـك الحالة إذا ما كانت تخدم السـكان انسـجاما مـع ثقافتهم السياسية أو كحد أدنى قريباً منها . تلك الحقيقة ، القائلة بوجـود ثقافة سياسـية فيدرالية خاصة ، يعتـرف بها في وقتنا الحاضر جميع المختصين في مجال الفيدرالية المقارنة ، رغم أن سؤال مكوناتها، حتى الآن لمّ تشرح حتى الأخير . يبدو أن الأكثر فاعليــة تعتبــر تلك الانظمــه الفيدرالية ، الِتــى تدعم بثقافات سياسية ملائمة، والأكثر اتحادية تقريباً الثقافة السياسية السويسرية. إذا كانت الثقافة السياسية لا تتلاءم كاملة مع البناء الفيدرالي، هنا يجب عليها على الأقل أن تكون قريبة للتأهل في قبول علاقات وآليات البنية المؤسساتية الفيدرالية وجعلها قابّلة للعمل .فالوصول إلى أي شكل من البناء الفيدرالي ممكــن حتى في تلــك الحالة ، اذا كانّت فيها الثقافة السياســيةً محايدة ، أو إذا كَانت في اطر التشكل الفيدرالي المحتمل تمتلك عددا من الثقافات السياسية ، تتوازن مع بعضها. ولكن إذا كانت الثقافة السياسية عدائية بالعلاقة مع الفيدرالية ، فإمكانيات وجود نظام فيدرالي بأي شكل كان تتقلص بشكل حاد .

6- في هذا الأمــر منّ المهــم حياتيــا الرغبة أو السـعي إلى الفيدراليــة. فــي التصور المثالي تلــك الرغبــة أو الطموح نحو الفيدرالية تولد الثقافة السياسية . و لكن الرغبة نحو الفيدرالية يمكن أن تتطور مستقلة عن الثقافة السياسية ، كمجرى لأحداث معينـة . بطبيعة الحال ، في الحالة الاولى تتقوى بشكل كبير إمكانية التحقيق الناجح في الحياة للمبادئ الفيدرالية. ولكن في الخيار الثاني فتطور الرغبة نحو الفيدرالية ،يمكن أن تســتخدم كثقُل توازنَّ مضاد للأوساط السياسي – ثقافية .

7- من أجل أن تكون أية أنظمة فيدرالية وآلياتها قابلة للحياة، يتوجب عليها إعلان اتفاق اجتماعي عريض بصورة ضامنة. فعادة ما تنشــا الانظمة الفيدرالية بآمتلاك اتفاق شــعوب عدد مـن الدول على خلق مؤسسـات تكوين بنيــوي، وكقاعدة على أساس " اتفاقات شامله " مسماة " دستورا " عن طريق التنازل المتبادل. وبنشوء الفيدراليه باستطاعتها استخدام بعض من إجراءاتها الدستورية بشكل خاص لضم وحدات جديدة للاتحاد. حقيقـة فـى الكنفيدراليـات " الكلاسـيكية " الناشـئة من دول مستقلة يكون اغلب الأعضاء الداخلين في النظام في اغلب الأحيان معروفين منذ البداية ،أما في حالة الدول المتحدة مستقاً كان التحاق أعضاء جدد إليها نادرًا جدا . ولكن التكوينات الفيدرالية و بالذات الكنفدرالية "المعاصرة " تبنى بالأصح على أســاس شــبكة اتفاقيات ،بدلا مــن وثيقة توحيد بوقــت واحد . هكذا بشكل خاص يكون الاتحاد الأوروبي والفدرالية الهندية الغربيـة . وبطريقـة مماثلـة في القـرون الوسـطى وفي فجر عصرنا الحديث بنيت سويسرا في القرن التاسع عشر عن طريق عقد "صفقة " دســتور جديد بدل بناؤها الكنفدرالي على أساس شبكة اتفاقيات إلى فيدرالي . 8- في سـبيل التطبيق الناجح لوظائف أي نظام فيدرالي من

الضروري الحصول على توازن مناسب بين تعاون السلطة المركزيــةُ والوحــدات الفيدراليــة والتنافس فيمــا بينها. و ذلك يستلزم تمازجاً ملائماً للهياكل المنفصلة في علاقتها بالتعاون على ممارسـة الوظائـف، الثقافة ، الاعتراف المتبـادل بقوانين التطبيقات الاداريه و القضائية ، وكذا انفتاح عملية التبادل التجاري. واستخداما لجملة المصطلحات المتخذة في أمريكا يمكن القول انه يتطلب حصة مصددة مثل فيدرالية ذات مستويين ، أيضا فيدرالية التعاون التي تسمح للحكومات بذل جهـود موحدة لانجاز الأهداف المشـتركة . وبنفـس الوقت ، إذا كانت كل حكومة لا تستطيع الاحتفاظ لنفسها بحق اتخاذ

القـرار ، و حرية قـول " لا " يكون ذلك " التعاون " ليس إلا غطاء للتعسف و القسـر من جانب الحكومة المركزية . نحن في غير مرة استطعنا ملاحظة أحداث مشابهة. لقد كان إنشاء تُظام قانون إداري مركزي في النمسا ،وتراكم صلاحيات ضخمة بيد الحكومــة المركزية في مجــال جمع الضرائــب ، والتحكم بتلك الصلاُّحيات عُبِرْ لجنةً الاعانه المالية في النمسا ، ضررا على حقوق الولايات .

9- أثناء مناقشـة التكوينـات الفيدرالية ليس نـادرا أن يبرز إلى مركـز الاهتمـام: الاختلاف بيـن الأنظمة المؤسسـة على تقسيم السلطة ، والأنظمة البرلمانية ، وبالذات نموذج الوزارة الغربي. في الأنظمة المؤسسة على تقسيم السلطة ، تلعب المحاكُّم ٱلدسِتوريةِ والتعاون بينَ الإدارة فُـى الحكم (دوائر الحكم) دوراً عظيماً ، بينما في الأنظمة البرلمانية تعلن عن نفسـها بوضوح النزعة إلى تحويل الهيئات المشتركة ، الناشئة عـن الوزارة الأولى ، أو أي من الشـخصيات المسـئولة ،إلى آلية غير رسمية ولكن مهمة اتخاذ القرار. مع أن كلا النمطين من الآليات يستخدم سواءً في الأول أو في الشكل الثانى من تنظيم الســلطة .في الْقرن العشَّرين السلطَّة التنفيذية اكتَّسبت رقابةْ أوسع على التشريعية، بالذات في اطر النظام البرلماني حيث تُستخدم أُغلبيتها البرلمانية ، بدون شك عندما تكون في حالـة تميز باسـمِ الأغلبية. ولهذا فهذه المنظومـة من الهيئاتُّ المشتركة عملياً قادرة على التحدث عن دولتها. والحيلولة دون ذلـك ممكنة فقطٍ عبر المقاومة من خـارج المصادر البرلمانية (كما حصل عملياً أثناء حل المسائل الدستورية في كندا) . أما في النظام المؤسس على تقسيم السلطة ، السلطة التنفيذية لا تُستطيع الزام السلطة التشريعية بتنفيذ توجيهاتها ، ولهذا فإن هذا النظام اقل نفعاً في استخدام الهيئات المشتركة (الجماعيـة) إلا إذا كان من اجل اتخاذ قرارات تقنية (تكنيكية). بنفس الوقت فأن المحكمة الدستورية لمثل هذا النظام ستكون ميالة لدعم المؤسسات الكبرى (مؤسسات التكوين البنيوي) ، وطبعاً إذا لم يكن في طاقم هذه المحكمة ممثلون عن الوحدّات الفيدرالية .الأنظمة المبنية على تقسيم السلطات، بدرجة أكبر من البرلمانية تستند على دستور مكتوب دقيق شامل ومفصل، يتخــذ على أســاس الاتفاق العام والــذي به يتــم التحفظ على المشاكل الدستورية (رغم أن النظام البرلماني يتطور على نفس الاتجاه) .الوثائق الدستورية للمكونات الفيدرالية للبلدان المتحدثــة بالإنجليزيــة ، توجد كقاعدة مرنــة ، بينما في نفس الوقـت الفيدراليات المتحدثة بالالمانيـِة ، نجد فيها أن الوثائق المماثلة صيغت بأكثر دقة وأقل انصياعاً للتعديلات غير الرسمية عبــر التأويلات. وهــِي أكثر طولاً من دســاتير البلدان المتحدثة بالإنجليزية ، و كثيرا ما تدخل عليها تعديلات رسمية.

لتــي أجريت في الأعــوام الأخيرة ، تســمح ا أفضل لجوهر القوى المناهضة للفيدرالية .

واحدة منها تبرز من موقع الدفاع عن الاندماجية ، وغيرها تَجُه نحو التّجزئةُ ـُالصنّف الأول تنتمي له القوى التي توصّل إلى مسالك اليعاقبة والمركزية المفرطة –أو الشمولية- (توتاليتارية)، والتكنوقراطية.المساواة التي ينشدها اليعاقبة تتقبل عددا من الأشكال الراديكالية بحيثِ انه في أي نوع من الانحراف عن النموذج الواحد يصبح فعلياً غير متاح وليس إلا درجة ضئيلة من القبول. وبنفس الوقت بالنسبة للمركزية المفرطة (التوتاليتارية) غير مقبولة لهم فكرة أنصار تقسيم السلطة والصلاحيات، التي تتناقض مع مبادئهم الأساسية. المقاومة التي تواجهها الفيدرالية مـن قبل الحكم الهرمـى الإداري لا تحمل ذلك الطابع الشـإمل، فالحكم الهرمي الإداري قَي طبيعته غير مؤدلج ، ولكنه أيضا يولد الإيديولوجية التكنوقراطية، التي تكون بشكل عام متوجهة ضد الفيدرالية اللامركزية ، وتقسيم صلاحيات السلطة .فعلى امتداد الثلثين الأولين للمئوية من الألفية الثانية كانت إعاقة تثبيت الفيدرالية ، قبل كل شيء من قبل نزعات الاندماجية في المجتمع ووسـط قوى النمط الثّاني الأقل خطورة على الفيدراليّة غالبا ما تعتبر القومية العرقية. يوجد تصور أن الفيدرالية ممكن أن تكون وسيلة فعالة لحل المشاكل المتعلقة بالصراعات بين الأثنيات عمليـاً الفيدراليات المتعددة الأثنيات تنتسـب إلى عدد تلك التي من الصعب عموما التأييد ؛ هي تمتلك أقـل الفرص للبقاء عليَّ اعتبار أن تلك الوحدات الناشئة بحسب المبدأ الاثني هي كقاعدة ٍ لا تريـد فيدراليات وحدة متينة.لا يسـتبعد ، أن فرصا أكثر بكثير للنجاح تمتلكها حكومات الكونفيدرالية ذات الأثنيات المختلفة . إذ أن الفيدراليات متعددة الأثنيات تحمل معها تهديد الحرب الأهلية، الفيدراليــة متعددة الأثنيــات تهدد فقط انهيار الأجــزاء المكونة. تعتبر ضرورة لِجــم القومية الأثنية في يومنا الحاضر ليسٍ فقط الأكثر انتشاراً ، ولكن الأساس الأصعب تحقيقاً (تطبيقاً) من اجل الفيدرالية .فالقومية الاثنية ـ هي الشكل الأكثر أنانية في النزعـة القومية ، وعلى قاعدتها من الصعـب الوصول إلى نظام المشاركة الدستورية في السلطة.النظرية الفيدرالية تشترط على القومية الاتفاق ، أيا كان جوهرها الديموجرافي، الاتفاق الذي يجعل تقسيم الصلاحيات السلطوية ممكنا، وكذآ المشاركة فــــق إدارتها، القومية المعاصرة تســتند في جــزء كبير من عملها على تقسيم (تشتيت الناس)، اللغة ، الدين ، الأساطير القومية . وغيرها. تعد الفيدراليات المتعددة الأثنيات ناجحة الفعل عُملياً لأنها كقاعدة هي تلك التي فيها حدود الوحدات الفيدرالية لا تنطبق كلية مع حُدود المكونات الأثنية. يتفق مع الفيدرالية فقط ذلك النوع مـن القومية الذي يصاغ عبر الاتفاق أو الموافقة الاجتماعية للأفراد وبعد ذلك تصاغ في وثائق دستورية مناسبة ، بتخطيط نطاق حدود المنظومة القيدرالية من جهة ، وحدود الوحدات الداخلة فيها من جهة أخرى .بشكل عام القومية الأثنية التي ارتقت كنماذج القرن التاسع عشر اتجهت إلى ربط أي حكومة بعدم التوافق الخاص بها . إذن فالفدرالية ـ هي الوسطية الذهبية الديمُقراطية ، التي تلتزم المفاوضات والحلول الوسطية . فأي ظهور غير متوافق أو بدون حلول وسطية في النشاط الحيوي للمجتمِع يجعل من تحقيقها أكثر صعوبة ، وغير ممكن مبدئيا. كثيراً من التوقعات التي ارتبطت باستخدام المبادئ والآليات الفيدرالية اتضحت في مـرات كثيرة أنها وهمية .وكذلك أيضا لم يحدث من قبل أن اســتخدمت هذه المبــادئ والآليات بهذا المقدار من النجاح والتســامح كما في وقتنا الحاضر.الفدر الية ذات خاصيةً اجتذاب إلى جانبها أولئك الذين يمارسون البحث عن العلاج لكل التعقيدات .هذا البحث ، طبعا غير مجد لأن العلاج الوافي لكل التعقيدات لا يوجد ، ولكن مبادئ ، آليات ، وتطبيقات الفيدر الية، كما هي الديمقراطية بشكِل عام ، حتى عندما يتحققان ليس بحجمهماً التام ، ليس نادرا أنها تمهد السبيل لتعزيز دور قوى الديمقراطية والسلام في العالم .